الأمم المتحدة S/2023/587

مجلس الأمن

Distr.: General
7 August 2023
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 3 آب/أغسطس 2023 موجهة من الأمين العام إلى رئيسة مجلس الأمن

في رسالة مؤرخة 26 حزيران/يونيه 2023 موجهة إليَّ، طلب وزير الخارجية والمغتربين في الحكومة اللبنانية لتصريف الأعمال أن يمدد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) سنة أخرى، من دون أي تعديل لولايتها ومفهوم عملياتها وقواعد الاشتباك الخاصة بها، وعلى أساس قرار مجلس الأمن 2591 (2021). وفي هذا الصدد، وعطفا على تقريري المؤرخ 13 تموز/يوليه 2023 (S/2023/522) الذي قدمته إلى المجلس عن تنفيذ قراره 1701 (2006)، أطلب إلى المجلس بموجب ما يلي أن ينظر في تجديد ولاية القوة المؤقتة التي من المقرر أن تنتهي في 31 آب/أغسطس 2023.

إنني أشيد بالالتزام المعلن المستمر من قبل الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لوفائهما بالتزاماتهما عملا بالقرار 1701 (2006) ولتعاونهما وتنسيقهما الوثيقين مع القوة المؤقتة. إن ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، الذي أُعلن عنه في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، هو تطور مرحب به للغاية. ومع ذلك، لا يزال الخطر قائما بحصول تصعيد وبمواصلة للأعمال العدائية، سواء بصورة متعمدة أو نتيجة لخطأ في التقدير أو سوء فهم، في ظل حالات التوتر الإقليمية والعالمية السائدة. وعلاوة على ذلك، ألاحظ عدم إحراز تقدم ملموس نحو وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على نحو ما يدعو إليه القرار 1701 (2006).

كما لا يزال يتعين على الطرفين الوفاء بالتزامات كل منهما بموجب القرار. إذ يجب على إسرائيل أن تسحب قواتها من شمال قرية الغجر والمنطقة المتاخمة لها شمال الخط الأزرق، وأن توقف انتهاكاتها للمجال الجوي اللبناني. ويجب على الحكومة اللبنانية أن تمارس سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية، بما في ذلك منع الأعمال العدائية، وضمان سلامة السكان المدنيين وأمنهم، إضافة إلى سلامة أفراد الأمم المتحدة، وضمان عدم وجود أفراد مسلحين غير مأذون لهم أو أعتدة أو أسلحة غير مأذون بها في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني باستثناء ما يعود إلى الدولة اللبنانية والقوة المؤقتة. وتواصل القوة المؤقتة، بتنسيق وثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، العملَ مع الطرفين على الوفاء بهذه الالتزامات التي لم يوفَ بها بعد.

وفي خضم حوادث عدة مثيرة للقلق على طول الخط الأزرق، كان أخطرها خرق لوقف الأعمال العدائية في 6 و 7 نيسان/أبريل عندما لاحظت القوة المؤقتة إطلاق 24 صاروخا من السماعية والمالكية وزبقين (جميعها في القطاع الغربي) عبرت جنوب الخط الأزرق، وسمعت انفجارين من اتجاه المطلة

110823 100823 23-15349 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

في شمال إسرائيل، في محيط صردا (القطاع الشرقي). وأبلغ الجيش اللبناني القوةَ المؤقتة لاحقا بأن ثلاث مقذوفات أُطلقت من القليعة (القطاع الشرقي) في اتجاه المطلة. وفي 7 نيسان/أبريل، شنّ جيش الدفاع الإسرائيلي غارات جوية على ثلاثة مواقع قريبة من مخيم الرشيدية للاجئين الفلسطينيين، جنوب صور (القطاع الغربي).

وأسهمت حوادث وقعت في مزارع شبعا المحتلة أيضا في حالات توتر. ففي 7 أيار/مايو، لاحظت القوة المؤقتة وجود خيمة منصوبة جنوب الخط الأزرق بالقرب من بسطرة (القطاع الشرقي). ولوحظ وجود خيمة ثانية في الموقع في 17 حزيران/يونيه. وراقبت القوة المؤقتة اجتياز أفراد الخطَ الأزرق مرارا من شمال الخط الأزرق للوصول إلى الخيمتين. وطلبت إلى الجيش اللبناني إزالة الخيمتين وتعاونت، بالتنسيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، مع الطرفين للحث على ضبط النفس وتجنب القيام بأعمال انفرادية يمكن أن تؤدي إلى تصعيد. وفي 1 تموز/يوليه، نُقلت إحدى الخيمتين إلى شمال الخط الأزرق. ولا تزال خيمة واحدة منصوبة جنوب الخط الأزرق.

وفي منطقة مزارع شبعا أيضا، في أيار/مايو وحزيران/يونيه، لاحظت القوة المؤقتة حوادث عدة تتعلق بأعمال برية يقوم بها جيش الدفاع الإسرائيلي جنوب الخط الأزرق بالقرب من كفرشوبا (القطاع الشرقي). ومن هذه الحوادث تصويب أسلحة بين الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، وإلقاء حجارة وانتهاكات للخط الأزرق قام بها أفراد من شمال الخط الأزرق، واستخدام الغاز المسيل للدموع من قبل جيش الدفاع الإسرائيلي. وأجرت القوة المؤقتة اتصالات مع الطرفين لوقف التصعيد، وتدخلت بينهما في مناسبات عدة. وعمل الجيش اللبناني أيضاً على التخفيف من حالات التوتر بإبعاد أفراد عن الخط الأزرق.

ومع أن الاتصالات التي قامت بها القوة المؤقتة مع الطرفين ساعدت في احتواء هذه الحالات ومنع مزيد من التصعيد، فقد أظهرت هذه الحوادث خطرَ حصول تصعيد عبر الخط الأزرق وأبرزت ضرورة إحراز تقدم في العمل على تنفيذ الأحكام المتبقية من القرار 1701 (2006) من قبل الطرفين.

ولا تزال ترتيبات الاتصال والتنسيق التي أقامتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، على الصعيد الثنائي أو من خلال المنتدى الثلاثي، حيوية للتخفيف من حدة حالات التوتر في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وأشجع الطرفين على الاستفادة بشكل فعال من آليات الاتصال تفاديا للتصعيد المحتمل من خلال التنسيق.

وأشجع الطرفين على معاودة عملية تعليم الخط الأزرق على الأرض ومعاودة المناقشات المتعلقة بـ "المحميات" اللبنانية كتدابير لبناء الثقة وكتدابير استباقية للتخفيف من حدة النزاع، دون الإخلال بأي مفاوضات حدودية مقبلة.

ومع أن الدوافع الكامنة وراء النزاع لم تتغير بشكل كبير، فإن القوة المؤقتة لا تزال تواجه تحديات في الاضطلاع بعملياتها. ولا يزال يسجَّل اتجاه مثير للقلق في فرض قيود على حرية تنقلها وفي تأخير وصولها إلى المواقع موضع الاهتمام. ولا تزال حرية تنقل القوة المؤقتة في جميع أنحاء منطقة عملياتها وعلى كامل امتداد الخط الأزرق تتسم بأهمية حيوية بالنسبة إلى تنفيذ ولايتها.

ورغم احترام حرية تنقل البعثة في معظم الحالات، فقد شملت حوادث اتسمت بعدوانية خاصة خلال العام الماضي الهجومَ المميت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، عندما تعرضت قافلة تابعة للقوة المؤقتة لهجوم في مزرعة العاقبية (خارج منطقة العمليات) أثناء انتقالها إلى مطار رفيق الحريري الدولي في بيروت.

وأكرر إدانتي بأشد العبارات لهذا الهجوم على حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة الذي أدى إلى سقوط قتيل من حفظة السلام التابعين للقوة المؤقتة وإصابة ثلاثة آخرين بجروح. كما أكرر تعازي لأسرة وأصدقاء وزملاء حافظ السلام الذي قُتل وتمنياتي للجرحى بالشفاء التام والعاجل. وفي 1 حزيران/يونيه، أصدر قاضي التحقيق العسكري الأول في لبنان لوائح اتهام في حق سبعة مشتبه فيهم ومذكرات بحث في حق ستة مشتبه فيهم آخرين قبل إحالة القضية إلى المحكمة العسكرية الدائمة تمهيدا لمحاكمتهم.

وتقع على عاتق السلطات اللبنانية، بما فيها الجيش اللبناني، المسؤولية عن ضمان تمكّن القوة المؤقتة من الاضطلاع بالأنشطة المنوطة بها من دون عوائق. ويجب الحفاظ على قدرة البعثة على القيام بدورياتها وأنشطتها بصورة مستقلة.

إن حرية تنقل القوة المؤقتة تشمل أيضا القوة البحرية التابعة لها. والأعمال التي قام بها جيش الدفاع الإسرائيلي والتي استهدفت إحدى سفن القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة في 26 نيسان/أبريل تشكل مدعاة للقلق البالغ. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالتزاماتها باحترام سلامة أفراد القوة المؤقتة وجميع موظفي الأمم المتحدة.

وأكرر دعوتي السلطات اللبنانية إلى أن تفي بالتزاماتها بضمان سلامة أفراد القوة المؤقتة ومحاسبة المعتدين على حفظة السلام على نحو كامل، بما في ذلك في ما يتعلق بالهجوم الذي وقع بالقرب من مزرعة العاقبية في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022، وكذلك في برعشيت في 10 شباط/فبراير 2020 وبليدا في 25 أيار/مايو 2020 ومجدل زون في آب/أغسطس 2018. وإنني، إذ أنوّه بإصدار قاضي التحقيق العسكري لائحة اتهام في 1 حزيران/يونيه في دعوى الهجوم المميت الذي وقع في 14 كانون الأول/ديسمبر 2022 بالقرب من مزرعة العاقبية، أحض على إجراء وإتمام الدعاوى القضائية ضمن المهل القانونية في جميع قضايا الهجمات العالقة ضد أفراد الأمم المتحدة. ويظل القيام بذلك يتسم بأهمية بالغة لمنع وقوع حوادث في المستقبل وللإبقاء على ثقة البلدان المساهمة بقوات.

ولم تتح بعدُ للقوة المؤقتة إمكانية الوصول بشكل كامل إلى عدد من المواقع موضع الاهتمام، بينها حاويات عدة ومواقع جمعية ’أخضر بلا حدود‘، والأنفاق التي تعبر الخط الأزرق (انظر S/2019/237) وأربعة حقول رماية غير مأذون بها. ويثير تركيب الحاويات والهياكل الأساسية الجاهزة شمال الخط الأزرق حالات توتر ويمكن أن يعوق ذلك وصول البعثة إلى الخط الأزرق. إن وجود أفراد مزودين بأجهزة تصوير احترافية ومناظير مُكبِّرة فضلا عن تركيب كاميرات تلفزيونية تعمل بنظام الدارة المغلقة في بعض المنشآت يخلق مصدر توتر إضافيا عند الخط الأزرق، ما يثير تساؤلات حول الغرض منها. وإضافة إلى ذلك، في أواخر شباط/فبراير وأوائل آذار/مارس، لاحظت القوة المؤقتة للمرة الأولى وجود فتحات أرضية صغيرة، يمكن أن تتسع لشخص واحد، في ثلاثة مواقع بالقرب من ملّول (القطاع الغربي). ولوحظ وجود معدات حفر في أحد هذه المواقع. وفي أيار/مايو، لوحظ وجود فتحة أرضية أكبر حجماً بالقرب من علما الشعب (القطاع الغربي). ومع أن من الممكن أن يكون لهذه الثقوب وظيفة عملية، يجب التأكد من الغرض منها.

وواصلت القوة المؤقتة مراقبة الاستخدام المستمر لحقول الرماية غير المأذون بها في أربعة مواقع في القطاع الغربي، حيث كان أفراد يرتدون ملابس قتالية ويحملون أسلحة هجومية ويشاركون في تدريبات على الأسلحة الصغيرة في هذه المواقع. إن وجود أسلحة غير مأذون بها في منطقة عمليات القوة المؤقتة أمر مثير للقلق يستدعي اتخاذ إجراءات متابعة من جانب السلطات اللبنانية. وإني ألاحظ بقلق بالغ إجراء حزب الله تدريباً

عسكرياً في 21 أيار/مايو شارك فيه مقاتلون مسلحون يرتدون الزي العسكري ويحملون أسلحة ثقيلة، في انتهاك للقرار 1701 (2006)، وإن كان هذا التدريب قد تم خارج منطقة عمليات القوة المؤقتة.

ولا يزال التعاون والتنسيق بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني حيويين بالنسبة إلى النجاح في تنفيذ القرار 1701 (2006). إن القيود المستمرة على الموارد التي تكبّل الجيش اللبناني لا تؤثر على قدراته العملياتية فحسب، بل أيضا على التقدم المحرز في الحوار الاستراتيجي مع القوة المؤقتة الهادف إلى توسيع انتشار الجيش اللبناني في جنوب لبنان وبسط سلطة الدولة. وإنني، إذ أكرر الإعراب عن تقديري للدعم الدولي المستمر للمؤسسات الأمنية في لبنان، أشدد أيضاً على ضرورة إظهار السلطات اللبنانية مزيداً من الالتزام بنشر قوات الجيش اللبناني في جنوب لبنان على نحو فعال ودائم، ولا سيما نشر الكتيبة النموذجية التي أصبح مقرها مجهّزا وجاهزا للعمل.

وفي 18 نيسان/أبريل، بدأ تنفيذ برنامج دعم سُبُل العيش الذي يشمل الجيش اللبناني وقوى الأمن الداخلي بصرف أولى الدفعاتِ الشهرية لأفراد قوى الأمن الداخلي. ولا يمكن التقليل من شأن الإسهامات التي تقدمها المؤسسات الأمنية التابعة للدولة في تحقيق الاستقرار.

وكما تعلمون، وعملا بالفقرة 11 من القرار 2650 (2022)، وفرت القوة المؤقتة دعما وعتادا غير فتاك إلى للجيش اللبناني خلال الفترة من أيلول/سبتمبر 2022 إلى شباط/فبراير 2023. إذ قدمت 230 000 لتر من وقود الديزل، وحصص إعاشة شملت نحو 190 000 وجبة و 72 كلغ من الأدوية. وقد أسهم توفير هذا الدعم في الحفاظ على وتيرة أنشطة القوة المؤقتة المضطلع بها بتنسيق وثيق مع الجيش اللبناني بنسبة 20 في المائة تقريبا. وكانت هذه المساعدة بالغة الأهمية في كفالة استمرار الأنشطة والوجود المشتركين في منطقة عمليات القوة المؤقتة. لذا، أحث على النظر في مواصلة تقديم الدعم إلى الجيش اللبناني بناء على طلب الحكومة اللبنانية.

ومن المشجع على صعيد العمليات البحرية أن القوات اضطلاع البحرية اللبنانية تدريجا بمهام قيادة عمليات الاعتراض البحري، بدعم من القوة المؤقتة. وتحقيقا لنقل تدريجي لمسؤوليات القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة إلى الحكومة اللبنانية، اضطلعت البحرية التابعة للجيش اللبناني بصورة متزايدة بمهام قيادية في عمليات الاعتراض البحري، بدعم من القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة. وفي هذا السياق، اضطلعت البحرية اللبنانية على نحو متزايد بمهام استيقاف السفن وتعقبها في الممر البحري الأوسط.

وفي 24 تموز/يوليه، كانت القوة المؤقتة تضم 541 9 فردا عسكريا، بينهم 708 نساء. وضمّت القوة البحرية التابعة للقوة المؤقتة خمس سفن (أربع سفن مؤقتا) و 480 فردا من الأفراد العسكريين التابعين للقوة المؤقتة، بينهم 28 امرأة. وضم العنصر المدني للقوة المؤقتة 234 موظفا دوليا و 553 موظفا وطنيا. وإني ممتن للبلدان المساهمة بقوات البالغ عددها 49 بلدا، وأواصل تشجيعها على نشر عدد أكبر من النساء في القوة المؤقتة.

ووفقا لتقرير التقييم (S/2020/473)، تواصل القوة المؤقتة العمل على ترشيد تشكيلتها وعملياتها. وشمل ذلك إغلاق خمسة مواقع للقوة المؤقتة ومواصلة الانتقال إلى استخدام المركبات التكتيكية الخفيفة السريعة الحركة في أعمال الرصد والاستطلاع عوض تسيير دوريات لوحدات مشاة مزودة بآليات ثقيلة، إضافة إلى مواصلة تعزيز القدرات على الاتصال والتنسيق.

وإلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي بشأن الحدود البرية بين لبنان وإسرائيل، وما دام الجيش اللبناني غير قادر على الانتشار في جنوب لبنان بأعداد أكبر بكثير، تستمرُّ أنشطة القوة المؤقتة في مجالي العمليات والاتصال في توفير وسيلة ردع قيّمة وآلية حاسمة للتهدئة في سياقٍ يشكّل فيه التصعيد حقيقة واقعة. وفي ظل غياب تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، تظل قدرة القوة المؤقتة على الردع ومنع نشوب النزاع وتفادي التصادم على قدر كبير من الأهمية. ولا تزال الأولوية بالنسبة إلى الطرفين هي في القيام بالخطوات اللازمة نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، على نحو ما يدعو إليه القرار 1701 (2006). إن القوة المؤقتة على أهبة الاستعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في هذه العملية، بتنسيق وثيق مع مكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان.

وأودّ أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة اللواء أرولدو لازارو ساينز، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام.

لقد خصّصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 313/77 المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغ 537,4 مليون دولار للإنفاق على القوة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وحتى 26 تموز/يوليه 2023، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للقوة المؤقتة تبلغ 221,6 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 105,0 5 مليون دولار. وقد سُددت تكاليف القوات للفترة الممتدة حتى 31 آذار/مارس 2023، في حين سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات للفترة الممتدة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2022.

وأودّ أن أعرب عن تقديري للدعم الموحَّد والثابت الذي يقدمه مجلس الأمن باستمرار إلى القوة المؤقتة والأنشطة المنوطة بها. وفي ضوء ما تقدَّم، أوصي بأن يمدِّد المجلس ولاية القوة المؤقتة فترة أخرى مدتها 12 شهرا تنتهي في 31 آب/أغسطس 2024.

أرجو ممتنا إطلاع أعضاء المجلس على هذه الرسالة.

(توقيع) أنطونيو **غوتيريش**